المحاضرة السابعة: إنقضاء الشركة وتصفيتها

تنقضي الشركة التجارية بانحلال الرابطة القانونية التي تجمع بين الشركاء لأسباب عامة نص عليها المشرع ضمن أحكام القانون المدني، وأسباب خاصة تم إدراجها ضمن أحكام القانون التجاري، ويمكن القول أن القواعد العامة التي تحكم انقضاء الشركات في التشريع الحديث تتميز بتأثرها بمفهوم الشركة على أساس أنها تنظيم قانوني للمشروع، وتبتعد عن فكرة اعتبار الشركة عقدا.

أولا: أسباب الانقضاء العامة

توجد أسباب عامة تنقضي بها كافة الشركات عامة، يمكن تصنيفها بحسب طريقة الانقضاء كما يلي:

1- انقضاء الشركات بقوة القانون: تنقضي معظم الشركات المدنية والتجارية عند تحقق أحد الأسباب العامة للانقضاء، ونجد من ضمن الحالات التي يتقرر فيها الانقضاء بقوة القانون ما يلي:

أ- انتهاء الأجل المحدد للشركة: إذا انتهت المدة المحددة في العقد، والتي لا يمكن أن تتجاوز 99 سنة، فإن الشركة تنقضي بقوة القانون حتى لو أراد الشركاء الاستمرار فيها، لكن قد تستمر في بعض الحالات باتفاقهم على تمديد أجلها إذا كان محددا، وقد يتم هذا التمديد قبل حلول الأجل فيعد استمرارا لها بشرط إجماع الشركاء، ويعد الأمر شركة جديدة إذا تقرر التمديد بعد حلول الأجل، كما قد يستمر الشركاء بأعمالهم رغم انتهاء المدة فيعد امتدادا ضمنيا لها سنة فسنة وبنفس الشروط المتفق عليها.

ويجوز لدائن أحد الشركاء الاعتراض على امتداد الشركة حسب المادة 437/2 ق م ج، ويترتب على ذلك وقف أثر الامتداد في حقه، فمتى قام مثل هذا الاعتراض تعين تصفية الشركة واستخراج حصة الشريك المدين حتى يتمكن دائنوه من التنفيذ عليها، ولا يؤثر ذلك في استمرارها مع باقي الشركاء، غير أن الشريك يلتزم بتعويض الشركة عن هذه الحصة المنفذ عليها، وذلك عن طريق تقديمه حصة أخرى.

مثال: تأسست شركة "النجاح للتجارة" في عام 2000 لمدة 20 عامًا، وانتهت المدة في عام 2020. وفقًا للقانون، تُنقضي الشركة تلقائيًا، لكن الشركاء اتفقوا قبل انتهاء الأجل على تمديدها 5 سنوات إضافية، فاعتُبر ذلك استمرارًا لها بنفس الشروط.

أحد الشركاء، خالد، كان مدينًا لدائن شخصي. عندما تم تمديد الشركة، اعترض الدائن على هذا التمديد. نتيجة لذلك تم تصفية حصة خالد في الشركة لتحصيل دينه، واستمرت الشركة مع باقي الشركاء، وقد التزم خالد بتعويض الشركة عن الحصة المصادرة بتقديم أموال جديدة ليبقى شريكًا.

ب- انتهاء الغرض الذي أنشئت من أجله الشركة: قد تنقضي الشركة ولو لم ينته الميعاد المحدد لها في العقد، وذلك في حالة ما إذا تحققت الغاية التي أنشأت من أجلها الشركة، أي إذا كان محل العقد انجاز مشروع معين كبناء مصنع، مجمعات سكنية أو ملعب .... ومتى انتهى المشروع تنقضي الشركة ولكن إذا استمرت في القيام بنفس المهام، فتستمر الشركة بنفس الشروط، فيعد تمديدا ضمنيا لعقد الشركة، فقط يجوز لدائني الشركاء الاعتراض على هذا الاستمرار.

مثال: تأسست شركة "البناء المتكامل" لإنشاء جسر خلال 5 سنوات. بعد إنجاز الجسر في 3 سنوات، تحقق الغرض من إنشاء الشركة، وبالتالي كان يفترض أن تنقضي الشركة.

بدلًا من إنهاء الشركة، استمر الشركاء في العمل دون توقيع عقد جديد، وبدأوا في مشروع بناء مجمع سكني بنفس الشروط القديمة، مما يُعد تمديدًا ضمنيًا لعقد الشركة.

كان أحد الشركاء، **وليد**، مدينًا لدائن خارجي. اعترض الدائن على هذا التمديد وطالب بتصفية حصة وليد لتحصيل دينه. تمت تصفية الحصة، لكن الشركة استمرت مع باقي الشركاء، وأعاد وليد تقديم حصة جديدة ليبقى شريكًا.

ج- هلاك مال الشركة أو هلاك جزء كبير منه: حسب نص المادة 1438 ق م ج تنتهي الشركة بقوة القانون إذا هلك مالها كله أو هلك جزء كبير منه، والهلاك قد يكون ماديا كنشوب حريق في مصانع الشركة يتلف آلاتها ومعداتها، غرق أسطولها .... ويمكن تفادي ذلك بالتأمين عليها فتستمر في نشاطها، وقد يكون الهلاك معنويا أو قانونيا كأن تحظر الدولة ممارسة النشاط الذي تمارسه الشركة فتحتكره الدولة، بسحب الترخيص والاعتماد وسحب الامتياز الممنوح للشركة، أو إذا أصبح نشاطها غير مشروع كأن تحظر التجارة في السلعة التي تتاجر فيها أو تمنع استيرادها... وإذا كان الهلاك جزئيا، فهنا يرجع الأمر إلى أهمية الجزء المتبقي، وللقاضي سلطة تقرير انقضاء الشركة أو الاستمرار فيها وهذا بالرجوع إلى حجم النشاط والامكانات المتوفرة لتحقيق الهدف.

مثال: تأسست شركة "الشرق للإلكترونيات" التي تعمل في تصنيع وبيع الأجهزة الكهربائية .في عام 2024، تعرضت الشركة لحريق ضخم دمر معظم معداتها وآلاتها في المصنع، مما أدى إلى هلاك جزء كبير من مال الشركة.

<u>السيناريوهات المحتملة:</u>

1. **الهلاك المادي:** إذا كانت الأضرار مادية فقط، مثل الحريق، فيمكن للشركة الاستمرار إذا قامت بتعويض الأضرار عن طريق التأمين أو استبدال المعدات التالفة.
2. **الهلاك القانوني:** إذا تم حظر التجارة في نوع الأجهزة التي تصنعها الشركة بسبب قوانين جديدة، مثل منع استيراد المواد الخام، فإن الشركة قد تنقضي قانونيًا.

الهلاك الجزئي: في حال الهلاك الجزئي (مثل فقدان جزء من المعدات لكن الباقي يكفي للاستمرار في النشاط)، يُحسن للقاضي تحديد إذا ما كان يمكن للشركة الاستمرار بناءً على حجم الأضرار المتبقية وقدرتها على مواصلة نشاطها.

د - هلاك حصة أحد الشركاء قبل تسليمها : يمكن أن تنحل الشركة نتيجة هلاك الحصة التي يفترض أن يقدمها أحد الشركاء قبل تقديمها، فطبقا للقواعد العامة فإن تنفيذ الالتزام إذا أصبح مستحيلا بسبب قوة قاهرة فينقضي معه الالتزام المقابل وينفسخ العقد، وإذا كانت استحالة التنفيذ جزئية انقضى ما يقابل الجزء المستحيل، وعليه فإذا كانت حصة الشريك مما يتعين بالذات فإن الشركة تنقضي في هذه الحالة خاصة إذا كانت هذه الحصة مهمة جدا للشركة أو لا تستطيع الشركة العمل إلا بها، بينما إذا كانت الحصة من الأموال المثلية، فيلتزم الشريك بأن يقدم حصة أخرى مماثلة.

مثال: تأسست شركة "الزهراء للتجارة" بين ثلاثة شركاء، وكان أحدهم، يوسف، قد التزم بتقديم عقار تجاري كحصة له في الشركة. قبل أن يتمكن من نقل الملكية وتقديم العقار للشركة، تعرض العقار للتدمير الكامل بسبب زلزال قوي.

<u>السيناريوهات المحتملة:</u>

1. **الهلاك الكلي للحصة:** إذا كان العقار الذي وعد يوسف بتقديمه يعتبر عنصرًا أساسيًا لنجاح الشركة (مثل مقر للشركة أو مستودع مهم لتخزين البضائع)، فإن الشركة قد تنقضي بسبب الهلاك الكامل لهذا العقار.
2. **الهلاك الجزئي:** إذا كان العقار من نوع ممكن استبداله بسهولة (مثل أرض يمكن شراء أخرى مماثلة)، يمكن أن يُطلب من يوسف تقديم عقار آخر مماثل لاستمرار الشركة.

2-الأسباب الارادية لانقضاء الشركة: توجد أسباب تتوقف على إرادة الشركاء، بمعنى أن إرادة الشريك تلعب دورا في انقضاء الشركة بعكس الحالات السابقة أين يتقرر الانقضاء بقوة القانون، ويمكن حصر الأسباب الإرادية لانقضاء الشركات خاصة في ما تضمنته المادة 1440 ق م ج، وهي:

أ- إنسحاب أحد الشركاء من الشركة غير محددة المدة: تنقضي الشركة بانسحاب أحد الشركاء إذا كانت غير محددة المدة، وذلك بمجرد إعلان رغبته في الانسحاب بالشروط المنصوص عليها في المادة 440/1 ق م ج المتمثلة في:

- أن يعلن الشريك مسبقا عن إرادته في الانسحاب، بإعطاء مهلة لبقية الشركاء لتدبير الأمر.
- أن يكون الانسحاب عن حسن النية وليس فيه غش، وللقاضي السلطة التقديرية في ذلك.
- يجب أن يكون الانسحاب في وقت مناسب، وللقاضي السلطة التقديرية في ذلك مثلا عدم انسحاب الشريك في أوقات الأزمات أو خسارة لحقت بالشركة فتكون على وشك الافلاس.

ينطبق هذا السبب بصورة أساسية على شركات الأشخاص، كونها تقوم على الاعتبار الشخصي بينما ليس لهذا السبب أي تأثير على شركة المساهمة والشركة ذات المسؤولية المحدودة.

مثال: تأسست شركة "الرواد للاستشارات" بين أربعة شركاء، وكان أحدهم، سامي، قد قرر الانسحاب من الشركة بعد مرور عدة سنوات من العمل المشترك. الشركة لم تكن محددة المدة، وكانت الأمور تسير بشكل جيد، لكن سامي شعر أنه لم يعد قادرًا على متابعة المشروع بسبب ظروف صحية.

<u>شروط الانسحاب:</u>

1. **إعلان مسبق:** سامي أعلن عن رغبته في الانسحاب في وقت مبكر، حيث أبلغ الشركاء قبل 3 أشهر من تاريخ الانسحاب المتوقع، مما منحهم وقتًا كافيًا لتدبير الأمور وإيجاد حلول.
2. **الانسحاب بحسن نية:** قرر سامي الانسحاب بنية حسنة ولم يكن هدفه الإضرار بالشركة أو بالشركاء، بل بسبب ظروفه الشخصية فقط. وقد أكد أنه لم يكن يحاول الاستفادة بشكل غير عادل من أي وضع داخل الشركة.
3. **الانسحاب في وقت مناسب:** رغم أن الشركة كانت قد حققت أرباحًا جيدة في تلك الفترة، قرر القاضي أن الانسحاب كان في وقت مناسب، لأن الشركة لم تكن تمر بأزمة مالية أو صعوبة كبيرة.

ب- الاتفاق على إنهاء أو حل الشركة: مثلما قام الشركاء بإنشاء الشركة باتفاقهم يستطيعون أن يجمعوا على حلها أو إنهاءها قبل انتهاء الأجل المحدد عملا بنص المادة 440/2 ق م ج، فتنقضي الشركة بإجماع الشركاء، وإذا اتفقوا في العقد على أغلبية معينة لحلها فيعد الاتفاق صحيحا.

مثال: تأسست شركة "الآفاق للتطوير العقاري" بين أربعة شركاء على أساس **شركة محددة المدة** .لكن بعد عدة سنوات من العمل، قرروا إنهاء الشركة قبل انتهاء المدة المحددة.

<u>الاتفاق على الحل:</u>

1. **إجماع الشركاء:** بعد مشاورات بين الشركاء، قرروا بالإجماع حل الشركة قبل انتهاء الأجل المحدد لها في العقد، وذلك بسبب تغير الظروف الاقتصادية التي أثرت على نشاطهم التجاري.
2. **الاتفاق على أغلبية:** في العقد، تم الاتفاق مسبقًا على أن الشركة يمكن أن تُحل إذا وافق عليها ثلاثة من أصل أربعة شركاء .لذلك، عندما قرر الشركاء الثلاثة التصويت لصالح حل الشركة، تم اتخاذ القرار قانونيًا.

ج- إندماج الشركة: يمكن تعريف الاندماج بأنه عقد بين شركتين أو أكثر، يتم بموجبه توحيد ذمتهما المالية، بحيث يجتمع كافة الشركاء في شركة واحدة، أو بعبارة أخرى ضم شركتين أو أكثر في شركة أخرى من ذات شكلها القانوني أو من شكل آخر، والاندماج من الناحية القانونية على نوعين: الاندماج بطريق الضم والاندماج بطريق المزج، ومن البديهي حتى يتحقق الاندماج بهاتين الصورتين وجود شركتين على الأقل ذات أغراض متشابهة أو متكاملة في الغالب.

يترتب عن الاندماج إما اختفاء إحدى الشركتين وبقاء الثانية، وإما إلغاءهما مع نشوء شركة جديدة ، فإذا حصل الاندماج بطريق الضم، فإنه يؤدي إلى انقضاء الشركة أو الشركات المندمجة وزوال شخصيتها الاعتبارية وانتقال ذمتها إلى الشركة الدامجة، التي تظل محتفظة بشخصيتها المعنوية. أما إذا حصل بطريق المزج، فإنه يؤدي إلى انقضاء الشركات المندمجة وزوال شخصيتها الاعتبارية مقابل ظهور شركة جديدة ناتجة عن الاندماج، تتمتع بشخصية معنوية مختلفة عن شخصية كل شركة من الشركات المندمجة.

يعد الاندماج بصورتيه حلا للشركة قبل انتهاء مدتها أو تحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله، حيث تنقضي الشركة المندمجة وتفقد شخصيتها المعنوية وتحل محلها الشركة الدامجة ويشترط لصحة الاندماج ذات الشروط اللازمة لحل الشركة باتفاق الشركاء.

مثال: تأسست شركتان:

1. **شركة** :X تعمل في **إنتاج الأجهزة المنزلية** مثل الغسالات والثلاجات.
2. **شركة** :**Y** تعمل في **تصنيع الأجهزة الإلكترونية** مثل التليفزيونات والمعدات الصوتية.

قررت الشركتان القيام بعملية اندماج بهدف تحسين الإنتاج وتقليل التكاليف، مع رغبة في دخول أسواق جديدة عبر توحيد جهودهما.

<u>الاندماج بطريق الضم:</u> قررت **شركة X** أن تكون الشركة الدامجة بعد الاتفاق بين الشركاء على عملية الاندماج بشكل رسمي وفق الشروط اللازمة لحل الشركة، وتمت الموافقة من جميع الأطراف المعنية.، حيث قامت **شركة Y** بالاندماج فيها، بالتالي تختفي **شركة Y** كشخصية معنوية وتنتقل جميع أصولها ومواردها إلى **شركةX** ، التي تظل تعمل تحت نفس اسمها ولكن مع مجموعة منتجات أوسع تشمل الأجهزة المنزلية والإلكترونية.

<u>الاندماج بطريق المزج:</u> في حالة كانت الشركات قررت **الاندماج بطريق المزج**، فإن كل من **شركة X** و **شركة Y** تختفيان ويظهر **كيان جديد** يسمى **شركةZ** ، وهي شركة جديدة تضم كل الأصول والموارد من الشركتين المندمجتين، حيث تنقضي شخصيات الشركتين السابقتين **X**و **Y**، ويظهر كيان قانوني جديد يمثل جميع الأنشطة والأصول التي كانت تخص الشركتين.

د- اجتماع الحصص في يد شخص واحد: تنقضي الشركة في حالة اجتماع كل الحصص في يد شخص واحد، إلا في حالة شركة ذات المسؤولية المحدودة، حيث لا تنطبق أحكام المادة 441 من القانون المدني المتعلقة بالحل القضائي في هذه الحالة. وتنص المادة 590 مكرر 1 من القانون التجاري الجزائري على أنه "لا تطبق أحكام المادة 441 من القانون المدني المتعلقة بالحل القضائي إذا اجتمعت جميع حصص شركة ذات المسؤولية المحدودة في يد شخص واحد". كما تنص المادة 590 من القانون التجاري على أنه يمكن أن يتجاوز عدد الشركاء في شركة ذات المسؤولية المحدودة 50 شريكًا، وفقًا للتعديل الذي أُدخل بموجب القانون رقم 15-20.

مثال: تأسست شركة ذات مسؤولية محدودة **بين أحمد و سليم و فاطمة**، وكان لكل منهم حصة بنسبة 33.33%. قرر أحمد و فاطمة بيع حصتهما بالكامل إلى **سليم** .بعد إتمام الصفقة، أصبح **سليم** هو المالك الوحيد لجميع حصص الشركة.

في هذه الحالة، رغم أن **سليم** أصبح يمتلك جميع الحصص، فإن الشركة لا تنقضي .وفقًا لـ المادة 590 مكرر 1 من القانون التجاري الجزائري، التي تنص على أنه "لا تطبق أحكام المادة 441 من القانون المدني" المتعلقة بحل الشركة إذا اجتمعت جميع حصص شركة ذات المسؤولية المحدودة في يد شخص واحد. وبالتالي، تظل الشركة قائمة ولا تنقضي، حتى إذا كان **سليم** هو المالك الوحيد للحصص.

3-الأسباب القضائية لانقضاء الشركة: يكون الانقضاء في هذه الحالة بحكم قضائي وليس بقوة القانون، ومن أهم هذه الأسباب نجد:

أ- إفلاس الشركة: تنقضي الشركة إذا ما تعرضت للإفلاس بسبب توقفها عن دفع ديونها المستحقة، وذلك عملا بنص المادة 215 ق ت ج حيث تتعرض لشهر الإفلاس بموجب حكم قضائي كنتيجة حتمية للتوقف عن الدفع بغرض تصفيتها وبيعها تمهيدا لتسديد هذه الديون.

مثال: شركة **"نور للمقاولات"**، التي يمتلكها **أحمد** و **يوسف**، توقفت عن دفع ديونها بسبب ضعف الإيرادات المالية. بعد عدة أشهر من التأخير في الدفع، طلب أحد الدائنين من المحكمة إشهار إفلاس الشركة. أصدرت المحكمة حكمًا يقضي بإفلاس الشركة، وتم تصفيتها وبيع أصولها لسداد الديون المستحقة، مما أدى إلى انقضاء الشركة قانونيًا.

ب- فصل أحد الشركاء المعيق لنشاط الشركة: يجوز لكل شريك أن يطلب من السلطة القضائية فصل أي شريك يكون وجوده عائقا للاستمرار في الشركة نظرا مثلا لإخلاله بالتزاماته (عدم الوفاء بحصته، غش تدليس من طرفه أو نظرا لإصابته بمرض في جسمه أو عقله يمنعه من الاستمرار في الشركة، أو وقوع سوء تفاهم بينه وبين بقية الشركاء.... في كل هذه الحالات يجوز لكل شريك طلب حل الشركة بالنسبة للشريك المعيق على أن تستمر الشركة قائمة مع باقي الشركاء، وفي حالة كون الشركة محددة المدة، فالقاعدة العامة أنه لا يجوز للشريك أن يخرج منها قبل انقضاء مدتها واستثناء تنص المادة 442 ق م ج على أنه يجوز لكل شريك أن يطلب من القضاء اخراجه الأسباب جدية ومعقولة.

مثال: في شركة صغيرة تتكون من **أحمد** و **بسام** و **سامي**، أصبح **سامي** غائبًا عن العمل بشكل مستمر ولم يفِ بالتزاماته المالية تجاه الشركة. قرر **أحمد** و **بسام** اللجوء إلى المحكمة لطلب فصل **سامي** من الشركة، حيث اعتبرا غيابه المستمر عائقًا أمام استمرار العمل. المحكمة حكمت بفصل **سامي** من الشركة، مع السماح للشركة بالاستمرار بين **أحمد** و **بسام**.

ج- إصابة الشركة بخسارة: وفقًا للمادة 589 من القانون التجاري الجزائري، إذا تكبدت شركة ذات المسؤولية المحدودة خسارة تقدر بـ 50% من رأس مالها، يجب على المديرين استشارة الشركاء بشأن حل الشركة، وإذا لم يتم التوصل إلى إجماع، يحق لأي شخص له مصلحة أن يطلب حل الشركة قضائيًا. أما بالنسبة لـ شركة المساهمة، فتشير المادة 594 من نفس القانون إلى أنه إذا انخفض رأسمالها إلى أقل من الحد الأدنى، يجب تصحيح الوضع خلال سنة أو التحول إلى نوع آخر من الشركات، وفي حال عدم التصحيح أو التحويل، يمكن لأي شخص معني أن يطلب حل الشركة. وعليه، وفي جميع حالات انقضاء الشركات التجارية، يجب نشر انحلالها وفقًا للإجراءات التي ينص عليها العقد التأسيسي، وفقًا للمادة 550 من القانون التجاري والمادة 24 من المرسوم التنفيذي رقم 97-41 المعدل والمتمم، حيث لا يجوز للغير الاحتجاج بانقضاء الشركة إلا بعد مرور يوم كامل من نشر الانحلال القانوني كما تنص عليه المادة 766 من القانون التجاري.

مثال: شركة "ABC" ذات المسؤولية المحدودة تكبدت خسارة تصل إلى 50% من رأس مالها. طبقًا للمادة 589 من القانون التجاري الجزائري، استشار المديرون الشركاء بشأن حل الشركة، ولكنهم لم يتوصلوا إلى إجماع، فرفع أحد الشركاء دعوى قضائية لحل الشركة.

في نفس الوقت، شركة مساهمة كانت قد انخفض رأسمالها إلى أقل من الحد الأدنى المطلوب. وفقًا للمادة 594 من القانون التجاري الجزائري، كان عليها تصحيح الوضع خلال سنة أو التحول إلى نوع آخر من الشركات. نظرًا لعدم قيامها بأي من هذه الإجراءات، رفع أحد المساهمين دعوى لحل الشركة.
في الحالتين، تم نشر انحلال الشركات وفقًا للإجراءات القانونية المطلوبة، وأصبح الحل ساريًا بعد يوم كامل من النشر، حسب المادة 766 من القانون التجاري.

ثانيا: آثار انقضاء الشركة

يترتب على انقضاء الشركة لأي سبب من الأسباب السابقة الذكر آثار هامة تتمثل في تصفيتها بهدف تقسيم موجوداتها بين الشركاء، وتتشابه هذه العملية مع عملية تصفية وقسمة تركة الشخص الطبيعي بعد وفاته.

1- مفهوم تصفية الشركة وأحكامها: التصفية هي عملية تحويل الأصول العينية إلى سيولة نقدية لتحديد صافي أموال الشركة المنقضية. خلال هذه المرحلة، تحتفظ الشركة بشخصيتها المعنوية وفقًا للقانون، لكن مهام المسيرين تنتهي ليحل محلهم المصفون.
تتضمن التصفية إنهاء العمليات الجارية وتسوية المراكز القانونية للشركة عبر استيفاء حقوقها ودفع ديونها. إذا كانت حصيلة التصفية إيجابية، يتم تقسيم الناتج بين الشركاء، وإذا كانت سلبية، يتحمل الشركاء الخسائر حسب مسؤوليتهم. التصفية واجبة في جميع أنواع الشركات، ويجب تحديد الطريقة في عقد الشركة أو اتباع الأحكام القانونية. كما يجب التأشير في السجل التجاري بحل الشركة وفقًا للمادة 766 من القانون التجاري، ويترتب على عملية التصفية آثار هامة منها:
أ- احتفاظ الشركة بشخصيتها المعنوية: تظل الشركات التجارية بعد حلها محتفظة بشخصيتها المعنوية في المدة والقدر اللازمين للتصفية، فالتصفية مرحلة ضرورية تعقب انقضاء الشركة، وبالتالي تستمر شخصيتها المعنوية قائمة حتى انتهائها، مراعاة المصلحة دائني الشركة، فالتصفية تتطلب الاستمرار في الأعمال الجارية والتي لم تنجز بعد وكذا استيفاء حقوق الشركة والوفاء بديونها، فهي أعمال تتطلب بقاء الشخصية المعنوية لحين قفل بالتصفية.
وينتج عن احتفاظ الشركة بالشخصية المعنوية ما يلي:
- يمثلها المصفى باعتباره الممثل القانوني لها بدلا من المديرين الذين تنتهي سلطاتهم عند حل الشركة فينوب عنها في التقاضي ويتصرف في أموالها في حدود السلطة المخولة له دون موافقة الشركاء.
- تحتفظ بذمتها المالية المستقلة عن ذمم الشركاء وتعتبر أموالها ضمان عام لدائنيها فقط دون داتني الشركاء، كما تحتفظ بموطنها القانوني في مركزها الرئيسي.
- تحتفظ الشركة باسمها مضافا إليه عبارة "تحت التصفية" حسب المادة 767/1 ق ت ج.
- يجوز شهر إفلاس الشركة متى توقفت عن دفع ديونها في فترة التصفية، لأنها تبقى محتفظة بصفة التاجر خلال هذه الفترة التي قد باعتبار التصفية عملية مركبة وقد تطول لمدة سنوات.
- تعد الشخصية المعنوية في مرحلة التصفية غير كاملة، فهي محدودة بحدود التصفية وما تقتضيه من أعمال، فيمنع على المصفى القيام بأعمال جديدة ما لم تكن هذه الأعمال لازمة لإتمام أعمال سابقة.

مثال: شركة "الشرق" المحدودة كانت تعمل في مجال البناء، ولكن بسبب مشاكل مالية، تم اتخاذ قرار بحلها وبدء مرحلة التصفية. بعد الحل، بقيت الشركة محتفظة بشخصيتها المعنوية طوال فترة التصفية التي تمت بهدف تصفية الأصول وتسوية الديون.
في هذه المرحلة، تولى المصفى إدارة كافة العمليات بدلاً من المديرين الذين انتهت سلطاتهم. تم بيع العقارات والمعدات التي تمتلكها الشركة لتسديد ديونها، واحتفظت الشركة بذمتها المالية المستقلة. بالإضافة إلى ذلك، تم إضافة عبارة "تحت التصفية" إلى اسم الشركة في السجلات التجارية والمستندات القانونية.
خلال فترة التصفية، إذا توقفت الشركة عن دفع ديونها، يمكن تقديم طلب لإشهار إفلاس الشركة. وفي النهاية، بعد تسوية جميع الأمور المالية، تم تقسيم الأصول المتبقية بين الشركاء.

ب- المركز القانوني للمصفى: يتم تسيير أموال الشركة في الظروف العادية من قبل مجلس الإدارة والمسيرين والمساهمين، إلا أنه في حالة انقضاء الشركة ودخولها مرحلة التصفية يكون مصير حقوق الدائنين والمساهمين بيد شخص يسمى المصفى، وهو صاحب الصفة الوحيدة في تمثيل الشركة في جميع الأعمال التي تستلزمها التصفية، ويتمتع المصفى بسلطات واسعة لإتمام عملية التصفية، فالمصفى هو الشخص أو الأشخاص الذين يعهد إليهم تصفية الشركة من قبل الشركاء ويختلف التعيين حسب نوع كل شركة، وإذا لم يتمكن الشركاء من تعيين المصفى فإن سلطة تعيينه تعود للقاضي، ويحق لكل من يهمه الأمر أن يرفع معارضة في ظرف 15 يوما من تاريخ نشر التعيين.

ويمكن أن يعزل المصفى ويستخلف حسب الأوضاع المقررة لتعيينه، وفي غياب ذلك يجوز تقديم طلب عزل المصفى إلى القضاء إن وجد مبرر، كما يمكن له أن يتنازل عن مهامه بشرط أن يكون في وقت مناسب، وأن يعلن للشركاء عن اعتزاله ليتم اتخاذ التدابير اللازمة لتعيين مصفى آخر يتمم ما بدأه.

يعتبر المصفى نائبا قانونيا عن الشركة تحت التصفية ومركزه يعد بمثابة المدير تجاه الشركة والغير، تتحدد سلطاته في العقد التأسيسي للشركة أو في القرار الصادر بتعيينه من المحكمة، فهو يتمتع بجميع السلطات التي يستطيع عن طريقها تحقيق الغرض المقصود من تعيينه، فمهمة المصفى الأساسية هي التصفية لا الإدارة، ولا يملك من هذه الأخيرة إلا الأعمال الضرورية أو المستعجلة فله القيام بالأعمال التالية: استيفاء حقوق الشركة قبل الغير أو الشركاء، وسداد ديون الشركة بحسب أولويتها، مع عدم القيام بأعمال جديدة لصالح الشركة، إلا إذا كانت لازمة لإتمام أعمال سابقة، يحق له بيع منقولات وعقارات الشركة لسداد ديونها، ويمنع التنازل عن أموال الشركة في حالة تصفية لفائدة المصفى أو مستخدميه أو أزواجه أو أصوله أو فروعه، ويكون مسؤولا تجاه الشركة والغير عن الضرر الناتج عن أخطائه المرتكبة عند مباشرة مهامه مسؤولية مدنية وجزائية.

مثال: عند انقضاء شركة "ABC" ودخولها مرحلة التصفية، تم تعيين "أحمد" كمصفٍ من قبل الشركاء لتولي عملية تصفية الشركة. أصبح أحمد هو الشخص الوحيد المخول قانونًا لتمثيل الشركة في جميع الإجراءات المتعلقة بالتصفية، بما في ذلك استيفاء الحقوق وسداد الديون. على سبيل المثال، بدأ أحمد في بيع الأصول العقارية للشركة لسداد ديونها للأطراف الدائنة وفقًا للأولويات القانونية.

إذا كانت هناك حاجة لتعيين مصفى آخر، يمكن للمحكمة التدخل إذا كانت هناك أسباب مشروعة لهذا التغيير. كما يمكن أن يتنازل أحمد عن مهمته بشرط إعلام الشركاء بذلك، بحيث يتم تعيين شخص آخر لاستكمال أعمال التصفية. في حال حدوث خطأ من أحمد أثناء التصفية، سيكون مسؤولًا قانونيًا عن أي ضرر ناتج عن ذلك.

إجمالًا، يتصرف المصفى كمدير قانوني للشركة في مرحلة التصفية، حيث يتم تحديد صلاحياته في العقد التأسيسي أو قرار المحكمة الصادر بتعيينه.

ج- حل الشركة التجارية: مهما كان سبب انقضاء الشركات التجارية فقد أوجب القانون على المصفى نشر انحلالها حسب نفس شروط وأجال العقد التأسيسي ذاته، لذلك تعتبر الشركة في حالة تصفية من وقت حلها مهما كان السبب، ويتبع عنوان أو اسم الشركة بالعبارة في حالة تصفية، غير أن حلها لا ينتج آثاره بالنسبة للغير إلا من يوم نشره في السجل التجاري.

مثال: عندما قررت شركة "XYZ" حل نفسها بعد إتمام إجراءات التصفية، تم تعيين مصفى من قبل الشركاء لتنفيذ الإجراءات القانونية اللازمة. وفقًا للقانون، كان على المصفى نشر قرار الحل وفقًا للشروط والأجل المحددة في العقد التأسيسي للشركة، مع إضافة عبارة "تحت التصفية" إلى اسم الشركة. لكن، لا يمكن اعتبار الشركة منتهية في نظر الغير إلا بعد نشر قرار الحل في السجل التجاري. على سبيل المثال، إذا كانت الشركة قد دخلت مرحلة التصفية في يوليو 2023، فإن آثار الحل بالنسبة للأطراف الخارجية لن تصبح سارية إلا بعد نشر قرار الحل في السجل التجاري في أغسطس 2023.

2- قسمة أموال الشركة: تمهد كل الاجراءات والأعمال التي يقوم بها المصفى لإجراء القسمة بتوزيع الصافي من مال الشركة على الشركاء، وحينها يتعرف دائني الشركة على مصير حقوقهم.

أ- توزيع الصافي من مال الشركة على الشركاء: بعد إتمام عملية التصفية وتحويل أصول الشركة إلى نقود، يتولى المصفى عدة إجراءات حاسمة لإجراء القسمة بين الشركاء:

• **إتمام التصفية** :تبدأ عملية القسمة فقط بعد استيفاء جميع ديون الشركة، بما في ذلك الديون التي لم يحل أجلها أو التي ما زالت محل نزاع. يجب تخصيص المال اللازم لسداد هذه الديون قبل البدء في القسمة.

• **توزيع الحصص** :بعد التأكد من سداد جميع الديون، يقوم المصفى بتوزيع المبالغ المعادلة للحصص المقدمة من الشركاء في رأس المال. يتم ذلك بناءً على القيمة المحددة لهذه الحصص في عقد الشركة. في حال عدم وجود تحديد في العقد، يتم حساب قيمة الحصص استنادًا إلى تاريخ تقديمها.

• **مراعاة الحصص العينية أو غير المادية** :إذا كانت الحصة المقدمة من أحد الشركاء عبارة عن عمل أو حق انتفاع، فإنه لا يكون معنيًا بالقسمة المادية، حيث لا يوجد مال مادي يمكن استرداده. وبالمثل، إذا كانت الحصة تتعلق بحق انتفاع، فإن استنفاذ الحق يعني انتهاء دور الشريك في القسمة.

• **توزيع الأرباح أو الخسائر** :إذا تبقى مال من بعد توزيع الحصص، يُعتبر هذا المال فائضًا يُوزع بين الشركاء كأرباح. أما في حالة عدم كفاية المال لسداد حصص الشركاء، فسيتم تقسيم الخسارة بين الشركاء بحسب النسبة المحددة في عقد الشركة.

ب- تعرف دائني الشركة على مصير حقوقهم: عند اكتمال مرحلة القسمة، يبدأ دائنو الشركة في معرفة مصير حقوقهم على النحو التالي:

• **استرداد الحقوق** :بعد سداد جميع ديون الشركة، إذا تبقى مال من أصول الشركة، يتم اعتباره ربحًا ويوزع بين الشركاء وفقًا لنسبهم في رأس المال. ومع ذلك، إذا كانت أموال الشركة غير كافية لتغطية ديونها، يُبلغ الدائنون بمصير حقوقهم ويتم تسوية ديونهم وفقًا لما تبقى من أموال.

• **الإجراءات القانونية** :في حال وجود نزاع بين الشركاء حول توزيع الأموال أو القسمة، يمكن اللجوء إلى القضاء بعد إنذار المصفى. كما يتعين على المصفى نشر قرارات التوزيع في الجريدة الرسمية وإبلاغ الشركاء بشكل منفرد بشأن القسمة.

مثال: شركة "النجاح" هي شركة تجارية مكونة من أربعة شركاء. قررت الشركة التصفية بعد أن واجهت صعوبات مالية، وتم تعيين المصفى "سامي" لإتمام العملية.

1. **إجراءات المصفي:**
   - بدأ "سامي" أولاً بسداد الديون المستحقة على الشركة، مثل القروض البنكية، والمستحقات للعاملين، ودفع الفواتير المعلقة للموردين.
   - بعد سداد هذه الديون، باع "سامي" الأصول غير الضرورية للشركة (مثل بعض الممتلكات والعقارات) وتحول المال إلى نقد.
   - بعد سداد الديون المباشرة، اكتشف "سامي" أن الشركة لا تزال مدينة بمبلغ 50,000 دولار، وكان هناك فائض من الأصول قدره 30,000 دولار فقط.
2. **مصير حقوق الدائنين:**
   - قام "سامي" بتوزيع الفائض على الدائنين وفقًا لأولوياتهم، على سبيل المثال، دفع أولاً الديون البنكية ثم المستحقات للموردين.
   - لم يكن لدى الشركة ما يكفي لتغطية كافة ديونها. بناءً على ذلك، قام "سامي" بتوزيع الفائض المتبقي (30,000 دولار) على الدائنين بنسبة ديونهم المستحقة. فإذا كانت الشركة مدينة للبنك بمبلغ 40,000 دولار، فستحصل على 30,000 دولار من هذا المبلغ، مما يترك 10,000 دولار متبقية لم يتم سدادها.
   - في هذه الحالة، إذا كان لدى الدائنين الآخرين مثل الموردين ديون مستحقة أقل، فسوف يحصلون على نسبة من المبلغ المتبقي، بينما لا يمكنهم استرداد كامل المبلغ إذا لم يكن هناك ما يكفي من المال.
3. **القسمة بين الشركاء:**
   - بعد تسوية ديون الشركة، قام "سامي" بتوزيع الأموال المتبقية على الشركاء. بما أن الشركة لم تتمكن من سداد جميع الديون، لم يكن هناك مبلغ كافٍ لتغطية حصص الشركاء بالكامل. لذلك، تقاسم الشركاء المبلغ المتبقي (بعد دفع ديون الشركة) بنسبة حصصهم في رأس المال.
   - إذا كانت حصص الشركاء في الشركة بنسبة 50% و 25% و 25%، فسيحصل الشريك صاحب الـ 50% على نصف المبلغ المتبقي، بينما يتقاسم الشريكان الآخران النصف الآخر حسب حصصهم.

بعد الانتهاء من هذه الإجراءات، انتهت مرحلة التصفية، وتم إغلاق الشركة.